

Distr.
GENERAL

E/C.7/1994/7
12 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الموارد الطبيعية

الدورة الثانية

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع
التعدين: تدفق الموارد المالية واستحداث ونقل التكنولوجيا
لتنمية الموارد المعدنية في البلدان النامية والبلدان ذات
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

طرق ووسائل تيسير تدفق الموارد المالية وتطوير ونقل
التكنولوجيا لتنمية قطاع الموارد المعدنية في البلدان
النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠٢/١٩٩٣. ويقدم التقرير معلومات مستكملة لتقرير قدم إلى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الأولى (E/C.7/1993/9). ولقد انصب اهتمام خاص على تلبية احتياجات البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال للحد من التعرض للأخطار وتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي الخاص إلى تلك البلدان. ويرد في التقرير استكمال لطرق ووسائل زيادة تعزيز تدفق الموارد المالية ونقل التكنولوجيا. ولقد انصب اهتمام متزايد على وضع معايير بيئية متسقة في جميع أرجاء العالم وعلى إعادة تنظيم هيكل ملائمة لتيسير التحول الطويل الأجل من اقتصادات مغلقة إلى اقتصادات مشجعة لاستثمارات القطاع الخاص، واقتصادات السوق المفتوحة. ولا تزال البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تستفيد من تدفق التمويل والخبرات التقنية إلى الداخل من القطاع الخاص الدولي ومن برامج المعونة المتعددة الأطراف والشائبة. ومرد ذلك إلى عوامل ثلاثة رئيسية هي: (أ) وجود أسواق أسهم قوية للغاية أسفرت عند اقترانها بالحوافز السلبية المحلية للاستثمارات الجديدة، عن خروج أموال الاستثمار والخبرات الفنية من بعض البلدان الصناعية؛ (ب) وزيادة مجال التيسير أمام الشركات الدولية للتعددين والاستكشاف والاستثمار من أجل الاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، نظرا إلى وضع قوانين للتعددين والاستثمار أكثر ثباتا وشفافية وإقامة أطر إدارية داعمة؛ (ج) والترويج للنشط الذي تقوم بهفرادى البلدان من خلال جملة أمور منها عقد حلقات دراسية ومؤتمرات موافد مستديرة عن الاستثمار مما يمكن الشركات من فهم البلد وعوامل المخاطر فيه، على نحو أفضل وإقامة علاقات عمل مع الشركات المحلية والمسؤولين الحكوميين لتسهيل عمل المشروع. ولقد بذلت جهود ترمي إلى الاضطلاع بعمليات مسح جيولوجي أو النهوض بها. وزيادة إتاحة البيانات الجيولوجية الحالية وتدريب الموظفين الوطنيين على كافة المهارات المطلوبة في مجال تنمية الموارد المعدنية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	١ - ٦	مقدمة
٥	٧ - ١٦	أولا - الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال
٥	٨	ألف - تطوير السياسة
٦	٩	باء - وضع النظم القانونية والضريبية الملائمة
٦	١٠	جيم - التسوق في مكان واحد
٦	١١	دال - التنفيذ
٧	١٢	هاء - ترويج الاستثمار والدعاية له
٧	١٣ - ١٥	واو - الأنشطة التي ترعاها الأمم المتحدة
٨	١٦	زاي - التمويل الاقليمي والثنائي والمتعدد الأطراف
٨	١٧ - ١٩	ثانيا - شروط الحقوق المتعلقة بالمعادن
٨	١٨	ألف - تشريعات التعدين
٨	١٩	باء - حجج الملكية وضمان مدة الاستغلال
٩	٢٠ - ٥٢	ثالثا - المعايير الأساسية للاستثمار
١١	٢٥ - ٤٢	ألف - العناصر اللازمة لاجتذاب الاستثمارات والحفاظ عليها
١٨	٤٣	باء - "قائمة مراجعة المستثمرين" الحكومية
٢٥	٤٤ - ٥٢	جيم - سبل تخفيف المخاطر التجارية والسياسية
٢٨	٥٣ - ٥٩	رابعا - حماية البيئة
٢٩	٦٠ - ٦٩	خامسا - توصيات
٣١	٧٠ - ٧٢	سادسا - خاتمة

مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠٢/١٩٩٣، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال وتزايد الوعي بضرورة صياغة سياسة بيئية عالمية.

٢ - ومنذ الدورة الأولى للجنة المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٣، استفادت البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال من استمرار تدفق التمويل والخبرات التقنية إليها من القطاع الخاص الدولي وبرامج المعونة المتعددة الأطراف والثنائية على حد سواء. ويعكس تقديم التمويل وتوفير الخبرات التقنية عوامل ثلاثة هي: (أ) وجود أسواق أسهم قوية أسفرت عند اقترانها بالحوافز السلبية المحلية لشركات التعدين في بعض البلدان الصناعية، عن خروج تدفقات من أموال الاستثمار والخبرات التقنية؛ (ب) وتزايد رغبة الشركات الدولية للتعدين والاستكشاف والاستثمار الدولية في الاستثمار في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال نظرا إلى وضع قوانين للتعدين والاستثمار أكثر ثباتا وشفافية وإقامة أطر بيروقراطية داعمة؛ (ج) والترويج النشط الذي تقوم بهفرادى البلدان من خلال جملة أمور منها عقد حلقات دراسية ومؤتمرات موائد مستديرة عن الاستثمار مما يمكن الشركات والمؤسسات المالية من فهم البلد وعوامل المخاطر فيه، على نحو أفضل، وإقامة علاقات عمل مع موظفي القطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين لتسهيل عمل المشروع. وتتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد المعدنية بصفقتها عنصرا مكونا للتنمية الاقتصادية المستدامة في كثير من البلدان. ومن خلال هذه الرابطة المباشرة، إذا أديرت على نحو حسن، سوف يتأتى نقل التكنولوجيا على نحو مستمر - وهو الركيزة الأساسية لنمو اقتصادي مستدام.

٣ - وليس ثمة حاجة إلى المبالغة في أهمية استمرار الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية لوضع سياسات وطنية لقطاع المعادن وتحسين الشروط القانونية والضريبية المطلوبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد المعدنية في البلدان النامية والعمل مؤخرا على تسهيل الاهتمام بالبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ولقد أوجد النهج الاستثماري والمتجاوب دعما قويا من قبل شركات التعدين والاستكشاف.

٤ - وفي حين نالت السياسة الوطنية لقطاع المعادن والأطر القانونية والضريبية قدرا كبيرا من الاهتمام في السنوات الأخيرة، أخذت الاعتبارات البيئية تصبح قضية ذات أهمية متعلقة بالسياسة. وتتزعّم أوساط التعدين الدولية من خلال المجلس الدولي للمعادن والبيئة الإغراب عن الحاجة المتوخاة للبدء في تنسيق وضع سياسة عالمية.

٥ - وثمة موضوع رئيسي يواجه الشركات الدولية للتعددين والاستثمار هو موضوع حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية. وتعتمد الشركات على دعم المساهمين وفهمهم. وفي المستقبل، ربما يترتب أثر هام على هذا الموضوع في القرارات المتعلقة بتحديد البلدان التي ستجذب المستثمرين الأجانب.

٦ - وثمة موضوع آخر وهو الاستدامة الطويلة الأجل للسياسات الاقتصادية السوقية المنحى في البلدان التي لا تتوفر لديها خلفية تاريخية في هذا المجال. وبسبب طابع الأجل الطويل للاستثمارات في مجال التعددين، يتساءل المستثمرون عما إذا كانت الفرصة المهيأة بسبب الأوضاع في بلد ما خلال فترة الاستكشاف ستستمر بالاستدامة أم هل ستعكس أو تعدل قبل مرحلة تطوير التعددين أو خلالها لسنوات عديدة في المستقبل. ويطلب المستثمرون وجود مؤشرات طويلة تنم عن التغيرات المستدامة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تشمل إضفاء الطابع المؤسسي على السياسات الاقتصادية السوقية المنحى من خلال تدابير مثل التحول إلى القطاع الخاص، وضمان حيافة المعادن المتمثلة في قوانين التعددين، والأنظمة الديمقراطية التي تتضمن ضوابط داخلية قوية وارتباطات دولية مثل اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية. ومن شأن هيكل تلك الاتفاقات أن يعزز اتجاه السياسة بوجه عام، كما أن آلية تسوية المنازعات توفر للمستثمرين تحكيما دوليا عادلا وغير متحيز بشأن المنازعات مع الحكومات المضيفة.

أولا - الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

٧ - ومما تعرف البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بأنها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من اقتصاد يدار مركزيا له سوق مغلقة إلى نظام عامل وسوق مفتوحة ديمقراطي المنحى وتتفاوت درجة التنمية الاقتصادية والتأثير السياسي الديمقراطي من بلد إلى آخر. وتتعلق بالإرادة السياسية من أجل التغيير والالتزام إلى حد كبير بإعادة توجيه السياسة والتنمية بصورة رئيسية، والمهارات الضرورية لإيجاد أطر قانونية وضريبية وإدارية داعمة، والقدرة على تنفيذ التغيير بنجاح.

ألف - تطوير السياسة

٨ - يتطلب تطوير سياسات السوق المفتوحة الموجهة نحو الاستثمارات تقديم دعم كبير. ويتعين أن تبحث السياسات في مجالات التنمية المستدامة، ونقل التكنولوجيا، وتطوير المهارات، والهياكل الأساسية، ومواضيع السياسات المالية والاجتماعية الطويلة الأجل. ويظهر مدى استجابة الحكومات للضغوط الاجتماعية في جملة أمور منها التدريب في مجالات الخدمات الصحية، والتعليم والإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الدخل،

ومدى نفاذ القيم المرتبطة بالتغيير في جميع مستويات المجتمع، في مؤشرات تنم عن الاستدامة الطويلة الأجل للسياسات الاستثمارية السوقية المنحى والمشجعة للقطاع الخاص.

باء - وضع النظم القانونية والضريبية الملائمة

٩ - وثمة ضرورة لتدعيم اقتصاد السوق المفتوحة والاستثمار المشجع للقطاع الخاص تتمثل في وضع أنظمة قانونية وضريبية تشغيلية بسيطة وكاملة. وغالبا ما تفتقر البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال إلى رأس المال المحلي الضروري لبناء هياكلها الأساسية الخاصة بها، وتطوير قطاعات صناعة تنافسية كبيرة وكثيفة رأس المال ومستدامة اقتصاديا. وربما تفتقر أيضا إلى مهارات مباشرة الأعمال الحرة المطلوبة لصياغة تشريعات وقوانين سوقية المنحى. وبغية اجتذاب رأس المال الاستثماري، يقتضي الأمر وضع مجموعات منظمة وكاملة من القوانين ومدونات التشغيل. ويزيد اهتمام الشركات بالاستثمار في البلدان التي تتوفر لديها أطر تشريعية كاملة ومتسقة على الصعيد الداخلي وتنافسية مع بلدان أخرى. ولذلك، سوف تحتاج البلدان إلى مساعدة تتسم بالمهارة في استحداث اتفاقات تعدين واتفاقات ذات صلة بالتعدين والتفاوض من أجلها فيما بعد.

جيم - التسوق في مكان واحد

١٠ - وبصدد تطوير قطاع المعادن وزيادة جاذبية للمستثمرين الأجانب، يعد توفير المعلومات المتعلقة بكافة القوانين والأنظمة والإمكانات التعدينية وخدمات الدعم وقدرة القوى العاملة الماهرة والاتصالات بالمسؤولين الرئيسيين في الحكومة أمرا ضروريا. ولا بد من تيسير الوصول إليها في يسر، ومن المفضل أن توجد في موقع مركزي وفي شكل مألوف للمستثمر الأجنبي. وكثيرا ما تواجه شركات التعدين صعوبات جمة بصدد الحصول على المعلومات الأساسية. والمهمة الضرورية لأي مستثمر هي التوصل إلى فهم واضح للإمكانات الجيولوجية والسياسات والتشريعات والأنظمة التي تحكم قطاع التعدين قبل تخصيص الوقت والمال للعمل الميداني. وفي حين تتسم الممارسة بالتعقيد وارتفاع التكلفة، تقابل أوساط الاستثمارات في مجال التعدين الإجراءات الرامية إلى إنشاء مكتب حكومي مركزي قادر على توفير المعلومات الشاملة بقبول حسن.

دال - التنفيذ

١١ - حصلت البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال ولا تزال تحصل على مساعدات كبيرة بصدد صياغة السياسة ووضع الأطر القانونية والضريبية اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي. بيد أن انجاز

تلك الأطر بصورة فعالة له أهميته فيما يتصل باجذاب المستثمرين الأجانب والمحافظة على ثقتهم. ويجري التنفيذ في سياق ثقافي وسياسي وبيروقراطي محدد. ومن شأن تلك العوامل أن تقرر ما إذا كان العمل في مشروع المعادن الجديد سيسير وفقا للموعد المحدد والميزانية المحددة أم أنه سيكون ضحية لحالات التأخير، وتجاوزات التكلفة أو عوامل تعطيل مماثلة. وتحظى البلدان التي يعرف بأن لديها إجراءات تنفيذ فعالة، يدعمها فنيون ملتزمون، بمكانة تنافسية قوية فوق البلدان الأخرى. ويتسم تطوير مهارات مباشرة الأعمال الحرة بالأهمية بالنسبة للاقتصادات كي يتسنى لها أن تتجاوز مرحلة الانتقال.

هاء - ترويج الاستثمار والدعاية له

١٢ - تؤكد شركات التعدين، والحكومات، ووكالات المعونة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والفنيون في مجال هذه الصناعة على ضرورة أن تعمل البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال على تعزيز مصالحها التجارية بفعالية وذلك بإبلاغ المستثمرين المحتملين بشأن التغييرات الجارية في جملة أمور منها السياسة وقوانين الاستثمار في مجال التعدين والإمكانيات الجيولوجية. وينطوي ذلك بالضرورة على تقديم المساعدة بصدد تصميم الكتيبات والمشاركة في المعارض والمؤتمرات التجارية. ولقد نظمت البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في وسط أوروبا ودول الكومنولث المستقلة مؤتمرات دولية عملت على توفير الدعاية لها بطريقة حسنة وأبرزت أطر تلك البلدان الاستثمارية الجديدة. ويرد فيما يلي أمثلة على دعم الأمم المتحدة لأنشطة ترويج الاستثمار.

واو - الأنشطة التي ترعاها الأمم المتحدة

١٣ - عقدت حلقة دراسية أقاليمية عن الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة في مجال قطاع التعدين في مدينة هايكو، الصين، خلال الفترة من ٧ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ونظمت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة تلك الحلقة الدراسية بالتعاون مع إدارة الشؤون الخارجية بحكومة مقاطعة هاينان.

١٤ - ويعد شكل الحلقة الدراسية في هايكو مثالا على كيفية تهيئة فرصة أخرى لصانعي القرارات في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال للتعرف على نحو أفضل على المواضيع المتداولة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي والنظر في آراء رجال الصناعة خلال فترة انحسار النشاط الاقتصادي العالمي.

١٥ - وثمة أمثلة أخرى على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأنشطة ترويج الاستثمار يرد موجز لها في تقرير الأمين العام عن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في قطاع التعدين (E/C.7/1994/3).

زاي - التمويل الإقليمي والشأنات والمتعدد الأطراف

١٦ - بالنسبة لكثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، سيظل التمويل الأساسي من الوكالات الإقليمية والشأنات والمتعددة الأطراف شرطاً مستمراً في وضع السياسات العامة الملائمة، والأطر القانونية والمالية، واستكمال المعلومات وقواعد البيانات الجيولوجية، والتشجيع النشط لفرص الاستثمار الأجنبي. ولا يزال المستثمرون الأجانب يرون قدراً كبيراً من المخاطر الاستثمارية في بعض البلدان، ويرحبون بمشاركة وكالات التمويل المتعددة الأطراف، مثل المؤسسة المالية الدولية، من أجل طمأنة رجال المصارف التجارية الذين يشاركون في تمويل المشروع والتخفيف من مخاطر المصادرة القطرية وعدم قابلية العملة للتحويل.

ثانياً - شروط الحقوق المتعلقة بالمعادن

١٧ - أصبحت المسائل السياسية والتنظيمية والاستثمارية والمالية والبيئية والنقدية تتسم بالأهمية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال استكشاف المعادن. وثمة عنصران يتمتعان بأهمية قصوى فيما يتصل بالحقوق المتعلقة بالمعادن هما: تشريعات التعدين، وحجج الملكية وضمان مدة الاستغلال.

ألف - تشريعات التعدين

١٨ - لا بد وأن تتميز تشريعات التعدين بالوضوح والإيجاز، وأن تشرح الإطار القانوني الأساسي الذي يمكن أن يتم فيه الاستكشاف والتعدين. فالشركات تستثمر في الاستكشاف وهي تتوقع الانتقال إلى مرحلة الاستغلال، إذا كان هناك ما يسوغ ذلك. ولذلك، فإن استقرار شروط الاستكشاف والتعدين تتسم بأهمية حاسمة.

باء - حجج الملكية وضمان مدة الاستغلال

١٩ - يجب أن تكفل للشركات العاملة في الاستكشاف والتعدين حجج الملكية وضمان مدة استغلال الامتيازات/الممتلكات التعدينية. وهذا ما يحتاج إلى نظام مستقر لأسانيد الملكية والاستغلال المتعلقة

بالمعادن، ودعم من هيكل أساسي حكومي منظم، ومحامين محليين ضليعين في مجال الموارد المعدنية، وحد أدنى من حرية التصرف.

ثالثاً - المعايير الأساسية للاستثمار

٢٠ - إن عقد التسعينيات ينطوي على إمكانات كبيرة بالنسبة لعودة النشاط إلى الاستثمارات التعدينية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال. وتزايد الاهتمام بالفرص المتاحة في الخارج لا ينشأ فحسب عن أوجه التحسن في شروط الاستثمار في بعض من تلك البلدان، بل ينشأ أيضاً عن الاتجاهات المعاكسة في بعض البلدان الصناعية التي توجد فيها المقار الرئيسية للكثير من شركات التعدين الدولية. وثمة انتقاد مفاده أن العبء الضريبي الإجمالي على التعدين هو عبء مرتفع وأن تكلفة الامتثال للقواعد التنظيمية آخذة في التزايد. ومما يثير الانشغال بدرجة كبيرة أن ضمان مدة الاستغلال التعديني يبدو آخذاً في التضاؤل بصورة متزايدة في كندا وأستراليا وذلك بسبب مطالبة السكان الأصليين بالأرض، وتحديد استخدام الأراضي كمنتزهات ومناطق طبيعية برية، والنهج الجديدة المتبعة في تقييم الموارد في حالة نزاع الملكية. وفي الولايات المتحدة، اقترحت الحكومة الاتحادية فرض أتاوة نسبتها ١٢,٥ في المائة على تعدين الصخور الصلبة في الأراضي الاتحادية، وهي تبدو مiale إلى زيادة عبء التكلفة التنظيمية الذي تتحمله الصناعة، وليس تقليله.

٢١ - وكثير من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال قد أعادت تشكيل، أو هي في عملية إعادة تشكيل، نظمها الإدارية وسياساتها الاقتصادية وقوانينها الاستثمارية وأجهزتها التنظيمية وسياساتها الضريبية وذلك بهدف تقليل المخاطر التي تواجه المستثمرين. وعلى الصعيد السياسي، تتأسس في بعض البلدان حكومات ديمقراطية بصورة أوسع من أي وقت مضى. وهناك اتجاه، وخاصة في أمريكا اللاتينية، نحو إقامة حكومات أكثر انفتاحاً وأكثر تجاوباً وأكثر قابلية للمساءلة. والأسباب التي تكمن وراء قيام حكومات ديمقراطية هي أسباب متعددة وتتفاوت من بلد إلى بلد. غير أن مجرد وجود مؤسسات ديمقراطية في بلد ما له أهمية بالنسبة للمستثمرين لعدة أسباب: (أ) أشكال الحكم الديمقراطية الجيدة التنظيم يمكن أن توجه الضغوط العامة داخل النظام، وتقلل بالتالي من احتمال أن يؤدي السخط العام إلى تشجيع التمرد وإحداث تغيير جذري؛ و (ب) إذا كانت حكومات ديمقراطية هي التي سنت القوانين المؤثرة على المستثمرين فإن هذه القوانين تكتسب هالة من الشرعية، خلافاً لتلك التي تسنها أنظمة استبدادية؛ و (ج) أن الحرية التي تتمتع بها وسائط الإعلام والاتصال، عادة، في ظل النظم الديمقراطية تساعد في الكشف العام عن ممارسات الفساد، وتولد ضغطاً عاماً على الحكومة، وعلى القضاء بصفة خاصة، بما يقلل من الفساد في النظام ويقضي عليه في نهاية المطاف.

٢٢ - وعلى الصعيد الاقتصادي، تنشأ الفرص المتنامية أمام المستثمرين من الاتجاه نحو توسيع المسؤولية المالية، وتقليل تدخل الدولة، وزيادة الانفتاح على التجارة والاستثمار الدوليين. والأسباب التي تكمن وراء الاتجاهات الاستثمارية ذات التوجه السوقي والمؤيدة للقطاع الخاص تتفاوت من بلد إلى بلد، غير أن بعض العوامل العامة تشمل: طول أجل انخفاض أداء الاقتصادات المغلقة، والديون الخارجية الباهظة والضغوط التي تمارسها جهات الإقراض الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض الحكومات من أجل استحداث إصلاحات اقتصادية، وفشل النموذج الاقتصادي الاشتراكي في جميع أنحاء العالم، وشغل المناصب العليا بنخبة حاكمة جديدة، تعلمت غالبيتها النظرية الاقتصادية في جامعات البلدان الصناعية.

٢٣ - وهذه الاتجاهات السياسية والاقتصادية تترجم إلى سياسات لاحتواء المخاطر، من قبيل: (أ) تشريع حماية المستثمرين ضد نزع الملكية وعدم قابلية العملة للتحويل وغير ذلك من المخاطر؛ و (ب) إحداث إصلاح بيروقراطي وتبسيط عمليات الموافقة على الاستثمارات؛ و (ج) خفض الأعباء الضريبية على المستثمرين الأجانب، وإصدار ضمانات في بعض الأحيان باستقرار الضرائب على المدى الطويل؛ و (د) تحديث قوانين التعدين، بما في ذلك تعزيز مدد الاستغلال التعديني؛ و (هـ) تحويل المناجم أو الممتلكات التعدينية المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.

٢٤ - والتغير الناتج في المناخ السياسي والاستثماري يجعل ذلك المناخ جذاباً لرأس المال الخاص. وقد أظهر تقرير صدر مؤخراً أن أمريكا اللاتينية اجتذبت في عام ١٩٩١ ما يزيد على ٤٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من رؤوس الأموال الخاصة: ١٥,٧ بليون دولار من الاقتراض، و ١,٤ بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التحويل إلى القطاع الخاص، و ٦,٤ بليون دولار أخرى من استثمارات السندات والأوراق المالية. ويقارن ذلك بما مجموعه ١٣,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠. وأشار التقرير إلى أن رؤوس الأموال الهاربة قد أخذت في العودة، وأن حكومة المكسيك تقدر أن ما يقرب من ٥,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من رؤوس الأموال هذه قد عادت إلى ذلك البلد في عام ١٩٩١^(١). وقد كانت شركات التعدين تعرف دائماً أن ثمة امكانيات ممتازة للموارد في أمريكا اللاتينية. ومع توفر القواعد التنظيمية السليمة، تتاح الآن لتلك الشركات فرصة استخدام الموارد لصالحها ولصالح البلدان المضيفة على حد سواء. وستظل فترة التسعينيات تشهد طفرة في الاستثمار التعديني خارج البلدان الصناعية. وهذه الفرص المتزايدة تجتذب شركات التعدين المتعددة الجنسيات، في حين تدفعها في الوقت نفسه التشريعات التي تنطوي على مخاطر أكبر في بلدانها الأصلية.

ألف - العناصر اللازمة لاجتذاب الاستثمارات
والحفاظ عليها

٢٥ - تتميز الاستثمارات التعدينية، بحكم طبيعتها، بالكثافة الرأسمالية وطول الأجل وتعرضها الثابت لشروط تشغيل ضريبية وتنظيمية وتجارية متفاوتة. والقرارات الاستثمارية التي تتخذها الشركات، بالنيابة عن حملة أسهمها، تستند ليس فقط على المعايير الجيولوجية بل أيضا على المعايير السياسية والتسويقية والتنظيمية والمالية والنقدية والبيئية والإدارية والتنفيذية وعلى المعايير المتعلقة بالأرباح. وإدارات شركات التعدين ومؤسسات الاستثمار أو التمويل تتحمل مسؤولية توفير القيمة لحملة الأسهم في نطاق حسن إدارة الشركة وتوجيه الموارد. ومؤسسات التعدين والاستثمار تنجذب إلى التشريعات التي تتميز قواعدها بالبساطة والاكتمال، وحيث تتسم البيروقراطية بالكفاءة وتكون مدة الاستغلال التعديني مضمونة، حيث يتسم الوضع العام للمورد التعديني بالقدرة على المنافسة على الصعيد العالمي.

٢٦ - وقد وضعت الشركات المعايير التالية على رأس قائمة الاعتبارات التي تأخذها في حسابها عند اتخاذ القرارات المتعلقة باستثمارات الاستكشاف والتعدين^(٧):

<u>قرارات استثمارات الاستكشاف</u>	<u>قرارات استثمارات التعدين</u>
الإمكانيات الجيولوجية	الامكانيات المتعلقة بالأرباح
الاستقرار السياسي	الاستقرار السياسي
ضمان مدة الاستغلال	تحويل الأرباح إلى الوطن
قوانين التعدين	مستويات الضرائب/الاستقرار الضريبي
استقرار قوانين التعدين	السوق
الاستقرار الضريبي/مستوى الضرائب	التكلفة
	خصائص المواد الرسوبية
	استقرار قوانين التعدين

١ - الامكانيات الجيولوجية

٢٧ - تقوم الشركات بأعمال الاستكشاف لتحديد موقع الرسوبيات المعدنية الاقتصادية، وتقوم بأعمال التعدين لاستخراج الخام. ويراعي المستثمرون والممولون المعايير الجيولوجية عند تقديرهم لامكانيات الاستثمار. وفي البيئة الاستثمارية، لا تقيم الفرص بصورة منفردة ومنعزلة عن بعضها البعض وإنما باعتبارها اختيارات بين مشاريع أخرى تتنافس على التمويل وتخصيص الوقت. وشركات الاستكشاف

والتعدين تركز اهتمامها على المناطق التي يشير خبراءها الجيولوجيون إلى أنها تنطوي على إمكانيات طيبة بالنسبة لتوفر المعادن بصورة اقتصادية. وبالتالي فإن أهم معيار يستخدم في تقييم البيئة الاستثمارية هو الإمكانية الجيولوجية المتصورة للبلد مقارنة بمواقع الاستكشاف البديلة في البلدان الأخرى.

٢٨ - ويتمثل معيار هام آخر في توفر المعلومات الجيولوجية العلمية. والحصول على المعلومات الجيولوجية يتطلب وقتا ومالا. والحصول على المعلومات من الآخرين الذين أنجزوا أعمال الاستكشاف بالفعل يتكلف عادة أقل مما يتكلفه البدء في جمع المعلومات من جديد. ولذلك فإن توفر المعلومات الجيولوجية الموثوق بها (من إحدى المنظمات الحكومية، مثل الدراسات الاستقصائية الجيولوجية، أو من أحد المصادر الخاصة) يقلل التكاليف والوقت والمخاطر التي تنطوي عليها أعمال الاستكشاف. ومجتمع التعدين الدولي يدعم البرامج التي تؤدي إلى زيادة توفر المعلومات الجيولوجية الموثوق بها.

٢٩ - وذلك المعيار يتجاوب مع التشريعات التي يمكن أن توفر استجابة تتسم بالسرعة والكفاءة لطلبات حقوق الامتياز والطلبات الأخرى. فإذا ما رغب بلد نام أو اقتصاد يمر بمرحلة انتقال في أن يكون قادرا على المنافسة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لتنمية الموارد المعدنية فإنه لا بد وأن يكون قادرا على توفير المعلومات الجيولوجية الموثوق بها بصورة تتسم بالكفاءة وبطريقة مألوفة لمجتمع التعدين الدولي.

٣٠ - وخدمات المعلومات الجيولوجية المحوسبة تنطوي على فائدة كبيرة. وقدرة الشركات على استخدام الحواسيب في بحث البيانات وعرضها، بما في ذلك بيانات الخرائط الجيولوجية تحسن من فاعلية البحوث من حيث التكلفة. والبيانات المحوسبة تكون مدمجة وسهلة النقل ويمكن تحليلها في المقر الرئيسي للمستثمر المحتمل. وتلك البيانات يتسم شكلها بنفس القدر من الجاذبية بالنسبة لشركات التعدين الدولية الكبيرة ولشركات الاستكشاف الأصغر، وبالتالي فإنها تشكل جزءا أساسيا من أي إطار لاجتذاب الاستثمارات.

٣١ - ويمكن أيضا اعتبار الإنتاج التاريخي أو السابق من ضمن العوامل الإيجابية. وقد تحسنت تكنولوجيات الاستكشاف والاستخراج بمرور الوقت، وبالنسبة لبعض المعادن، يمكن أن تكون الاكتشافات السابقة والإنتاج في الماضي مؤشرا هاما على اكتشاف إمكانيات تعدينية جديدة والإنتاج السابق هو أيضا مؤشر على إمكانية توفر موارد إضافية، مثل الأفراد المدربين والهيكل الأساسي البسيط.

٢ - المعايير السياسية

٣٢- ثمة مخاطر عديدة ترتبط بالاستثمار في أي مشروع للاستكشاف أو التعدين. ويتصل بعض هذه المخاطر بالخصائص الطبيعية المتأصلة التي لا تملك الحكومة سيطرة عليها، مثل الجيولوجيا، غير أن ثمة مخاطر أخرى يمكن أن تتأثر بالنظام السياسي أو تنشأ بسببه.

٣٣- ويتعين أن تقيم الشركات والمؤسسات المالية عوامل المخاطر وذلك لكي تشعر بالارتياح في اتخاذها قرار الاستثمار. وتلك العوامل تشمل ما يلي:

- (أ) الاستقرار الوطني الطويل الأجل؛
- (ب) استقرار نظام الحكم؛
- (ج) اتساق السياسات التعدينية وثباتها؛
- (د) توفر الأمن الداخلي لقوة العمل؛
- (هـ) إمكانية وجود عداوات على الحدود؛
- (و) توفر التأمين على الاستثمارات الأجنبية؛
- (ز) شكل الحكومة ووجود مؤسسات ديمقراطية؛
- (ح) اقتصادات السوق المفتوحة في مقابل الاقتصادات المغلقة.

٣٤- وتحرك بعض البلدان نحو الاستثمارات المؤيدة للقطاع الخاص والسياسات ذات التوجه السوقي يعني أن المستثمرين يهتمون اهتماماً شديداً بمؤشرات الاستقرار الطويل الأجل. والتعدين نشاط طويل الأجل، وبالتالي فإن شواغل أي مستثمر في مجال التعدين، ولا سيما المستثمر الذي يكون في مرحلة الاستكشاف المبكرة أو المتوسطة، لا بد وأن تتركز على فترة تمتد في المستقبل لسنوات عديدة. والمسألة هي ما إذا كانت الفرصة السانحة في بلد ما خلال مرحلة الاستكشاف ستستمر أم ستتراجع خلال مرحلة الاستغلال. والمؤشرات الطويلة الأجل للتحويل المؤسسي للسياسات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات التوجه السوقي يمكن أن تشمل ما يلي:

- (أ) تحويل المشاريع الكبرى المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص؛
- (ب) إضفاء الطابع المؤسسي على ضمان مدة الاستغلال التعدينية؛

(ج) مدى تشكل النظام السياسي الديمقراطي بما يجعله يقاوم التغيرات الواسعة النطاق في الاتجاهات؛

(د) مدى اتساع، وعمق، انتشار القيم المتفقة مع سياسات الاستثمار ذات التوجه السوقي والمؤيدة للقطاع الخاص في المجتمع. إذ يتعين أن يكون تبني تلك القيم واسع النطاق ولا تقتصر على القيادة السياسية وحدها؛

(هـ) الارتباطات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التي توفر الاطمئنان إلى استمرارية، ودوام، سياسات الاستثمار ذات التوجه السوقي والمؤيدة للقطاع العام، فهذه الهياكل لا تعزز فحسب التوجه العام للسياسات، بل أن ما تتضمنه من آليات لتسوية المنازعات توفر للمستثمرين تحكيماً دولياً نزيهاً وغير منحاز في خلافاتهم مع الحكومات المضيفة؛

(و) مدى استجابة الحكومة للضغوط الاجتماعية من أجل توفير الخدمات الصحية والتعليم والإصلاح الزراعي. فالبلدان التي يتنامى فيها السخط والإحباط لدى النصف أو الثلثين الأكثر فقراً من السكان لن تكون باعثة على الثقة فيما يتعلق بضمان الاستمرار الطويل الأجل لسلطة النخبة الحاكمة أو لاندفاع السياسة العامة الاقتصادية ذات التوجه السوقي.

٣ - البيئة التنظيمية والمالية

٣٥ - إن السياسات المؤيدة للتعددين تؤثر على أسلوب تناول الحكومة للاستثمار في التعددين وتؤثر على الإطار التنظيمي والمالي. والحكومات التي تتخذ في سياساتها موقفاً واضحاً يشجع التعددين تجد من السهل مواءمة أعمالها ووضع أطر تنظيمية ومالية تجتذب الاستثمار. وهذه السياسات تبعد شكوك المستثمرين باعطائها الأولوية لتنمية الموارد المعدنية. وينبغي أن يكون قانون التعددين مستنداً إلى سياسات عامة، لا العكس. وأوجه التعارض بين القانون والسياسات تعطي إشارات مربكة بشأن النوايا الحقيقية للحكومة. فالمستثمرون يستجيبون لما يلي:

(أ) وجود أطر تنظيمية ومالية كاملة ومتسقة. والمستثمرون يفضلون الضمانات التي يوفرها وجود قواعد تجعل ظروف التشغيل واضحة. فالقوانين والأنظمة غير الكاملة وغير المتسقة كثيراً ما تترك مجالاً أكبر لتقدير الوزارات والإدارات وهو تقدير يمكن أن يكون خاطئاً وضاراً إلى حد بعيد. والمستثمرون ينجذبون إلى الولايات القضائية التي تظل فيها الأنظمة التي بدأ بموجبها منجم ما انتاجه منطبقة طوال عمر المشروع؛

- (ب) تركّز مجموعة القواعد والأحكام التنظيمية والضريبية في قانون تعديني وضريبي؛
- (ج) وجود مجموعة قواعد وأحكام تنظيمية ومالية تسندھا إدارة تتسم بالكفاءة وذات توجه مهني؛
- (د) وجود أنظمة توفر استقراراً ضريبياً على المدى الطويل وتقدم طرقاً ضريبية واضحة وموجزة. والشركات تفضل النظام الضريبي القائم على الربح على النظام الضريبي غير القائم على الربح؛
- (هـ) وجود أنظمة تنص على حقوق محددة بوضوح في القانون فيما يتعلق بحق امتياز التعدين. والمسائل المتعلقة بضمان حق الامتياز، ونوعية نظام حقوق ملكية المعادن، وحق نقل الملكية، ومدة حقوق الاستكشاف، والوصول إلى السطح/الأرض، وملكية المعادن، وثبات شروط الاستكشاف/التعدين، وحل المنازعات وكفاية الإجراءات ووضوحها، كلها مسائل ذات أهمية.

٤ - المعايير المتعلقة بالنقد

٣٦ - عند الاختيار بين بدائل مشاريع استثمارية، من المرجح مراعاة المعايير المتعلقة بالنقد. والمعايير الرئيسية المتعلقة بالنقد وجود أنظمة واقعية لأسعار صرف العملات الأجنبية والسماح بفتح حسابات خارجية، والقدرة على نقل الأرباح إلى الوطن، والقدرة على جمع أموال خارجية لتمويل المشاريع. ومن شأن البلدان التي تتبع ممارسات تقييدية في هذه المجالات أن تثني مستثمري القطاع المعدني المحتملين عن الاستثمار.

٣٧ - والمستثمرون الأجانب يشترطون وجود أنظمة واقعية لأسعار صرف العملات الأجنبية وفتح حسابات خارجية، وخاصة بالنسبة للبلدان ذات العملات غير القابلة للتحويل بحرية على الصعيد الدولي، وذلك لسداد القروض وشراء معدات ولوازم ودفع غير ذلك من المصروفات التي تتطلب عملة صعبة. وتوفر القدرة على تحويل جزء كبير من الأرباح إلى الوطن ضروري للوفاء بمعيار معدل العائد للمشروع ويؤمن عائداً للمستثمرين الذين قدموا رأس مال ذاتي في البداية. وفي كثير من الاختصاصات القضائية لا يتوفر تمويل محلي للمشاريع.

٥ - المعايير التشغيلية

٣٨ - إن ملكية غالبية الأسهم والرقابة الإدارية هما العنصران الرئيسيان في اتخاذ قرار بالاستثمار، ويمكن أن يكونا معيارين محوريين لاتخاذ القرارات. وكثير من الشركات لن تنظر في الاستثمار في مشروع لا تملك فيه غالبية الأسهم. والبلدان التي تضع شرطاً في مجال السياسات، أو شرطاً قانونياً ينص على أن تزيد نسبة المشاركة المحلية أو مشاركة الحكومة على ٥٠ في المائة إنما تقلل من احتمالات الاستثمار فيها لسببين: (أ) من المحتمل أن الشركات التي يكون اتخاذ القرار فيها من حق مالكي أغلبية الأسهم لن تستثمر و (ب) قد تحجم شركات أخرى عن الاستثمار لتوقعها أن شرط نسبة الـ ٥٠ في المائة غير واقعي بسبب وجود قيود في توفر رأس المال والخبرة المحليين في مجال الاستثمار.

٣٩ - وشروط ملكية أقلية الأسهم مقبولة بقدر أكبر. ويجد العديد من الشركات أن بإمكان الشركاء المحليين تقديم مساعدة قيمة. فتوفر هياكل أساسية ومرافق وقوة عاملة محلية ذات خبرة، وصناعات، وخدمات صيانة، وتأمين على الاستثمار الأجنبي، تعتبر كلها أيضاً عناصر دعم بالنسبة لاجتذاب الاستثمار والمحافظة عليه.

٦ - معايير التسويق

٤٠ - تبحث شركات التعدين الدولية على الصعيد الدولي عن فرص تنافسية للتعدين. ويجري تحليل متأن لعوامل التسويق التي تؤثر على اقتصادات المشاريع في كل اختصاص قضائي. وتهتم الشركات والمؤسسات المالية بالمعايير التالية:

(أ) القرب من الأسواق النهائية. وبالنسبة للسلع الكبيرة الحجم المنخفضة التكلفة، قد تكون تكاليف النقل عاملاً هاماً في اقتصاديات المشروع؛

(ب) هياكل النقل الأساسية. قد تكون درجة توفر هياكل أساسية يعتمد عليها، مثل الطرق والسكك الحديدية والمرافق المائية العميقة، معياراً هاماً، لاسيما فيما يتعلق بالفلزات القاعدية والمعادن الصناعية؛

(ج) القيود المفروضة على الصادرات. يجري إبرام مزيد من الصفقات المالية للوفاء بعمليات الاقتراض السلعي وتمويل مبيعات المركبات. وفي إطار هذه الترتيبات، تكون للقدرة على تصدير المركبات أو المذهبات أهمية حاسمة بالنسبة لتأمين هذا التمويل. والبلدان التي تفرض قيوداً على الصادرات وتشترط

على الشركات تجهيز المراكز داخليا، أو بيع الناتج الى المصرف المركزي، تضع عقبة كبيرة أمام المستثمرين الأجانب. وقد تجد هذه البلدان أن المستثمرين يبحثون عن البلدان التي تبدي قدرا أكبر من الفهم للعناصر الحاسمة في القرارات المتعلقة بالاستثمار.

٧ - المعايير البيئية

٤١ - شهدت فترة التسعينيات اتجاها متعاضدا نحو إضفاء الطابع العالمي على التشريعات والمعايير البيئية في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء. وحدثت أيضا زيادة في عدد جماعات أصحاب المصالح المعارضة للتعددين وغيرها من المنظمات غير الحكومية. وفي العديد من الاختصاصات المحلية لشركات التعددين الدولية، تلقى المسؤولية البيئية في الوقت الحاضر على مديري الشركة مباشرة، إذ يصبح أولئك المديرون معرضين للمساءلة شخصيا فيما يتعلق بأي مشاكل بيئية تتصل بالشركة. وعلى هذا فإن الشركات والمؤسسات المالية الدولية تشعر بقدر أكبر من الراحة في العمل في إطار جهاز تنظيمي يحدد بوضوح الالتزامات والشروط في تدابير الحماية البيئية، أو يتضمن على الأقل طريقة تشير إلى آلية واضحة لتحديد هذه الالتزامات. وثمة حاجة إلى هيكل إداري داعم لتكامل الجهاز التنظيمي. ومؤخرا، قامت منظومة الأمم المتحدة، وخاصة إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بعقد حلقات عمل لتعزيز القدرة، وهي حلقات تتناول الإدارة البيئية للمديرين الحكوميين ذوي الرتب المتوسطة والعليا.

٨ - عوامل أخرى

٤٢ - والعوامل الأخرى التي ينبغي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان النامية أن تنظر فيها لاجتذاب تدفق الأموال والاستثمار الخارجي تشمل ما يلي:

(أ) تشجيع الاستثمار: تزويد شركات التعددين والمؤسسات المالية بمعلومات مستكملة عما يجري من تغييرات في الأنظمة الحكومية والإدارية والضريبية والتنظيمية والقطرية وبمعلومات جيولوجية وإتاحة الفرصة لمقابلة الشخصيات الهامة وفهمها؛

(ب) إيجاد بيئة يقدم فيها الموظفون في المكاتب الحكومية مساعدات متيسرة. وأسلوب التعامل هو عنصر هام في بيئة قطاع التعددين. فعدم تقديم مساعدة من جانب الموظفين يمكن أن يؤدي إلى التصور بأن الجهاز التنظيمي وإدارته عسيران وغير عمليين وأن التطبيق الفعلي للقانون قد لا يكون كافيا أو عادلا أو معقولا.

باء - "قائمة مراجعة المستثمرين" الحكومية

٤٣ - تصنف "قائمة مراجعة المستثمرين" التالية المعايير الرئيسية المستخدمة لتقييم القطاع الخاص لظروف الاستثمار في مجال التعدين في الخارج. والقائمة تستند إلى دراسة استقصائية عالمية^(٣) وجرى تعزيزها من بحوث اضافية لاحقة:

(أ) الإمكانيات الجيولوجية:

'١' الوفرة المعدنية بوجه عام؛

'٢' الامكانيات الجيولوجية المتصورة مقارنة بالاختصاصات القضائية المنافسة؛

'٣' توفر معلومات جيولوجية علمية موثوقة (مثل الخرائط الطبوغرافية، والخرائط الجيولوجية، والتغطية التصويرية الجوية، والمعدات الجيوفيزيائية المحمولة جوا، والبيانات جيوكيميائية، والتقارير الجيولوجية)؛

'٤' تنظيم المعلومات الجيولوجية العلمية والوصول إليها، وتوفر تقارير في شكل عام، ويفضل باللغة الانكليزية، وقاعدة بيانات مركزية، تكون في المتناول؛

'٥' تاريخ الانتاج؛

'٦' القدرة على تطبيق تقنيات التقييم الجيولوجي؛

'٧' توفر موظفين مدربين محليين؛

'٨' وجود إدارة لمسح المناجم؛

'٩' توفر مختبرات محلية؛

- (ب) المعايير السياسية:
- '١' الاستقرار الطويل الأجل على الصعيد الوطني؛
- '٢' استقرار النظام؛
- '٣' اتساق السياسات التعدينية وانتظامها؛
- '٤' الأمن الداخلي؛
- '٥' وجود حدود معادية؛
- '٦' توفر تأمين للاستثمار الأجنبي؛
- '٧' شكل الحكومة (ديمقراطية، اشتراكية، شيوعية، استبدادية)؛
- '٨' اقتصاد سوقي مفتوح مقابل اقتصاد سوقي مغلق؛
- '٩' وجود مؤشرات بإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد السوقي المفتوح:
- (أ) تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص؛
- (ب) إضفاء الطابع المؤسسي على ضمان حقوق الامتياز التعدينية في شكل قانون للتعدين؛
- (ج) وجود روابط ديمقراطية؛
- (د) وجود آليات لتسوية المنازعات، مثل التحكيم الدولي للمنازعات؛
- (هـ) وضع سياسات اجتماعية، أي الخدمات الصحية والتعليم وإصلاح الأراضي وإعادة توزيع الدخل، والتدريب؛
- (و) المهارات الموجودة في مجال مباشرة الأعمال الحرة؛

(ج) المعايير التنظيمية:

- '١' وجود قانون تعدين حديث؛
- '٢' وجود تشريع عملي للتعدين؛
- '٣' استقرار شروط الاستكشاف/التعدين؛
- '٤' ملكية المعادن؛
- '٥' ملكية السطح/الأرض؛
- '٦' ضمان حق الامتياز ومدة الاستكشاف والتعدين في المنطقة المشمولة بحق الامتياز؛
- '٧' نوعية نظام ملكية المعادن؛
- '٨' القدرة على متابعة المعاملات الخاصة علاوة على حق الامتياز الأصلي؛
- '٩' حق نقل الملكية؛
- '١٠' توفر اتفاق تعديني ليكمل قانون للتعدين أو ليحل محله؛
- '١١' حل المنازعات، مثل التحكيم الدولي؛
- '١٢' مستوى البيروقراطية؛
- '١٣' كفاءة الاجراءات ووضوح الكفاية الإدارية؛
- '١٤' المدة التي تستغرقها عملية (عمليات) إصدار التراخيص؛
- '١٥' إعداد التراخيص المطلوبة؛

- '١٦' وضع تقديرات للبساطة بوجه عام؛
- '١٧' وضع تقديرات للاتساق؛
- '١٨' وضع تقديرات للاكتمال؛
- '١٩' توفر محامين محليين جيدين في مجال الموارد المعدنية؛
- (د) المعايير الضريبية:
- '١' الطريقة الضريبية ومستوى الضرائب (قائمة على الربح أو غير قائمة على الربح، ثابتة أو غير ثابتة)؛
- '٢' القدرة على تحديد المسؤولية الضريبية مقدما؛
- '٣' توفر فترة سماح ضريبية؛
- '٤' إمكان اتباع طريقة حساب الاستهلاك المعجل؛
- '٥' توفر قروض ضريبية استثمارية؛
- '٦' توفر قروض لإعادة الاستثمار؛
- '٧' خصم تكاليف الاستكشاف؛
- '٨' قروض التصدير - الاستيراد؛
- '٩' استقرار النظام الضريبي (مجسدا في وجود تشريع للتعددين)؛
- '١٠' وجود معاهدة ضريبية مع بلد المنشأ؛

- '١١' معاملة ضرائب المغتربين؛
- '١٢' القدرة على التنافس مع الاختصاصات القضائية الأخرى؛
- (هـ) المعايير المتعلقة بالنقد:
- '١' وجود أنظمة واقعية لأسعار صرف العملات الأجنبية؛
- '٢' السماح بفتح حسابات خارجية؛
- '٣' القدرة على نقل الأرباح إلى الوطن؛
- '٤' القدرة على جمع أموال خارجية لتمويل المشاريع؛
- '٥' وجود بورصة محلية قوية؛
- '٦' وجود مؤسسات مصرفية عالمية؛
- '٧' توفر كفاءة في التحويلات النقدية؛
- (و) المعايير التشغيلية:
- '١' حيابة الشركة لملكية غالبية الأسهم؛
- '٢' أن يكون للشركة رقابة إدارية؛
- '٣' مستوى الهياكل الأساسية والمرافق القائمة؛
- '٤' توفر قوة عاملة محلية خبيرة؛
- '٥' الأحوال المناخية؛

- ٦' تضاريس الأرض الطبيعية؛
- ٧' الارتفاع عن سطح البحر؛
- ٨' توفر خدمات داعمة، مثل الصناعة/الصيانة/الخدمات الجيولوجية التقنية المحلية؛
- ٩' لغة التخاطب المشتركة؛
- ١٠' القيود المفروضة على الاستفادة من الموظفين المغتربين؛
- ١١' القيود المفروضة على أجور الاستخدام وإنهاء الخدمات والتفاوض؛
- ١٢' التكنولوجيا المطلوبة؛
- ١٣' فساد الحكومة؛
- ١٤' قوة النقابات العمالية؛
- ١٥' خدمات الدعم الإضافية؛
- ١٦' وجود شبكة اتصالات فعالة، داخلية/خارجية؛
- (ز) معايير التسويق؛
- ١' الموقع الجغرافي - القرب من الأسواق النهائية؛
- ٢' وجود أسواق داخلية؛
- ٣' وجود قدرة محلية تنافسية للصهر والتكرير؛

- ٤' الهياكل الأساسية للنقل، مثل الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية والأنهار والموانئ البحرية العميقة؛
- ٥' سياسات وقيود التصدير/الاستيراد، مثل بيع المنتجات الزاميا للمصرف المركزي؛
- ٦' اتفاقات التجارة الإقليمية؛
- ٧' توقعات الطلب/الأسعار؛
- (ح) المعايير البيئية:
- ١' المتطلبات القانونية للحماية البيئية؛
- ٢' القدرة على التحديد المسبق للالتزامات المتصلة بالبيئة؛
- ٣' الجماعات المعارضة للتعددين؛
- ٤' الحساسية النسبية للبيئة؛
- (ط) معايير الربح:
- ١' مقياس الربحية (المعدل الداخلي للعائد، صافي القيمة الحالية، فترات الاسترداد)؛
- ٢' حالة التكلفة التنافسية؛
- (ي) معايير أخرى:
- ١' الخبرة السابقة للشركة؛
- ٢' الخبرة السابقة لموظفي الشركة؛

- ٣' الخبرة التخصصية للشركة؛
- ٤' خبرة الشركات الأخرى، والمشاريع المشتركة، وخبرة الشركاء؛
- ٥' مساعدات مكاتب الحكومة (المسح الجيولوجي، إدارة المناجم، وزارة الأراضي، مكاتب المالية، المصرف المركزي)؛
- ٦' توفر المعلومات عن الحكومة والإدارة والضرائب والسياسات التنظيمية والمعلومات الجيولوجية؛
- ٧' توفر الموظفين الحكوميين الأساسيين محليا وفي الخارج؛
- (ك) الاستراتيجيات الموجودة لاحتواء الأخطار:
- ٨' توفر تأمين على المخاطر السياسية (الدين والجزء من حقوق رأس المال)؛
- ٩' وجود معاهدة ثنائية/ثلاثية للحماية منقذة أو موضع تفاوض؛
- ١٠' وجود اتفاق لتنمية المناجم؛
- ١١' درجة مشاركة البنك الدولي في المشروع، في البلد؛
- ١٢' توفر حماية تشريعية للمستثمرين ضد المصادرة وعدم قابلية العملة للتحويل.

جيم - سبل تخفيف المخاطر التجارية والسياسية

٤٤ - هناك عدة استراتيجيات لتخفيف أثر المخاطر المختلفة أو تقليل احتمال ظهورها. وهي تشمل جملة استراتيجيات، من بينها التأمين ضد المخاطر السياسية، ومعاهدات حماية الاستثمار، واتفاقات تنمية المناجم، وإشراك البنك الدولي. وأحد الأساليب الواقعية لتقليل المخاطر هو التزام الحرص عند تحديد وضع شركة التعدين داخل مجتمع البلد المضيف.

١ - التأمين ضد المخاطر السياسية

٤٥ - يتوفر التأمين ضد المخاطر السياسية من عدة مؤسسات لتغطية المخاطر الواضحة التي من قبيل نزع الملكية، ومنع تحويل الأموال، والحرب، والعصيان المسلح. والمصادر الرئيسية لهذا التأمين هي وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف التابعة للبنك الدولي ووكالات التأمين الوطنية التي من قبيل شركة تنمية الصادرات في كندا وشركة الولايات المتحدة للاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار. ولكن مبلغ التأمين الذي تتيحه هذه الوكالات لتغطية أي مشروع قد يكون محدودا ولا يغطي سوى جزء من رأس مال المنجم المعرض للمخاطر. وفي بعض الأحيان، قد يتوافر التأمين لتغطية الدين فحسب، بحيث لا يغطي جزء الاستثمار المتعلق بالرسمال السهمي. وفي حالة البلدان ذات المخاطر الشديدة جدا، قد لا يتوافر التأمين.

٢ - المعاهدات الثنائية/الثلاثية لحماية الاستثمار

٤٦ - إذا لم توجد فعلا معاهدة لحماية الاستثمار، أمكن التفاوض لإبرام معاهدة ثنائية أو ثلاثية لهذا الغرض بين البلد المضيف للشركة المستثمرة والبلد المضيف للاستثمار. وعلى سبيل المثال، وقّعت كندا معاهدات من هذا القبيل مع الأرجنتين وأوروغواي وبولندا وهنغاريا؛ وهي تتفاوض الآن لإبرام معاهدتين من هذا القبيل مع الاتحاد الروسي وفنزويلا. وسيكون اتفاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية بمثابة معاهدة لتعزيز الاستثمار وحمايته فيما بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك.

٤٧ - وبموجب معاهدة من هذا القبيل، قد تكون إساءة معاملة الاستثمار سببا مباشرا في بدء المناقشات بين بلد وآخر، وقد تحال المنازعات إلى التحكيم الدولي الملزم. وتقلل معاهدات حماية الاستثمار احتمال وقوع المخاطر المشمولة بهذه المعاهدات. وبقدر حرص البلد المضيف على علاقته بالبلد المضيف للشركة المستثمرة، يتوقع المرء أن يفكر البلد المضيف، مرارا وتكرارا قبل أن يتخذ إجراءات قد تتسبب في إعمال أحكام التحكيم المنصوص عليها في المعاهدة.

٣ - اتفاقات تنمية المناجم

٤٨ - قد يساعد اتفاق تنمية المناجم المبرم بين الشركة المستثمرة وحكومة البلد المضيف على تقليل التعرض لبعض عوامل المخاطرة. وهناك أحكام شائعة في مثل هذه العقود؛ وهي تشمل ما يلي: إمكان ضمان معدل الضرائب المفروضة على المشروع لمدة محددة؛ وضمان حرية استرجاع رأس المال إلى الوطن وحرية تحويل الفوائد والأرباح، وإمكان النص على فتح حساب لا إقليمي للمعاملات التي تجرى بالعملة الصعبة. ويمكن ضمان حرية تسويق منتجات المنجم خارج البلد. ومن المسائل ذات الأهمية الشديدة لأية شركة

مستثمرة مدى دوام اتفاق تنمية المنجم. إذ أن إقرار مثل هذا الاتفاق، بتشريع وطني، قد يكلل الاتفاق في بعض البلدان بهالة جليلة تضيف عليه طابع الحرمة.

٤ - تقليل مخاطر منع التحويلات المالية

٤٩ - قد يساعد إشراك البنك الدولي في تمويل المشاريع، ولا سيما إشراك المؤسسة المالية الدولية في القروض الحلقية اللازمة للاستثمار التعديني، على تخفيف احتمال منع التحويلات المالية. ويرجح أن تتردد البلدان المعتمدة على قروض البنك الدولي في منع تحويل الفوائد أو الأرباح المستحقة لوكالة تابعة للبنك الدولي، نظرا لما يمكن أن يترتب على مثل هذه الإجراءات من آثار تمس علاقة البلد بالبنك الدولي عموما.

٥ - تحديد وضع شركة التعدين داخل مجتمع البلد المضيف

٥٠ - إن التأييد الجماهيري العريض للمنجم الذي يملكه ويديره أجنبى يمثل في نهاية المطاف أقصى قدر من الأمن يمكن أن تحلم به شركة لتأمين نفسها ضد المخاطر القطرية. ولذا، يمكن أن تتأثر المخاطر بالطريقة التي تستخدمها شركة التعدين لتحديد وضع استثمارها داخل مجتمع البلد المضيف. إذ يحتاج مواطنو البلد المضيف إلى الإحساس باشتراكهم اشتراكا تاما في مَوْلِد التدفق النقدي الرئيسي الذي من قبيل المنجم، سواء بالاشتراك في الرسمال السهمي، أو التدريب والعمالة، أو الأنشطة التجارية الجانبية المتولدة عن المنجم.

٥١ - فإذا اقتصرَت مساهمة المنجم المالية المقدمة إلى البلد على الإيرادات التي تحصلها الحكومة منه وانعدم توزيع الإيرادات المولدة من المنجم على المجتمع بصفة عامة، فقد يشعر الجمهور في البلد المضيف، عن حق، بأنه لا يتلقى منه منافع كافية. ولذلك تواجه شركات التعدين تحديا يتمثل في جعل استثماراتها عاملا وسيطا للدعم الاقتصادي، عن طريق التدريب والصناعات المتولدة بفعل المنجم وتهيئة فرص العمل بصورة غير مباشرة. وتعجز القوانين عن تأمين المنجم إذا صار الجمهور معاديا له كل العداء.

٥٢ - وتحتاج إدارة المنجم إلى الإلمام على الدوام بمواقف الجمهور وآماله، لا سيما في المجتمعات المحلية. ولحساسية إدارة المنجم في التعامل مع الناس بمنطقة عمل المنجم أهمية فيما يتعلق باكتساب التأييد الشعبي العام.

رابعاً - حماية البيئة

٥٣ - شهدت التسعينات من القرن العشرين اتجاها نحو تحقيق شمولية التشريعات والمعايير البيئية في البلدان الصناعية والبلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. وهذا الاتجاه قادته شركات التعدين الدولية والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات ووكالات الإقراض المتعددة الأطراف، والبلدان النامية، وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال نفسها.

٥٤ - وقد ظهر للعيان في مؤتمر قمة الأرض، المعقود في ريو دي جانيرو، تحول ذو شأن في السياسة العامة. وكانت أهم نتيجة أسفر عنها هذا المؤتمر، الذي رعته الأمم المتحدة، هو التغير العالمي النطاق في الوعي البيئي، مما أدى إلى إلغاء التشديد على النمو الاقتصادي المستمر بسبب التلوث اللامحدود المصاحب له. وكان هذا المفهوم يمثل السياسة الحكومية السائدة منذ بدء الثورة الصناعية. وقد رمى مؤتمر ريو دي جانيرو إلى بناء وتعزيز شراكة عالمية تستهدف الأخذ بنهج متوازن متكامل إزاء المسائل البيئية والإنمائية. ولا يمكن تلبية الكثير من الاحتياجات البشرية الأساسية إلا بفضل السلع والخدمات التي تقدمها الصناعة. وينبغي أن يؤدي تكامل الشواغل البيئية والإنمائية وازدياد الاهتمام بها إلى الوفاء باحتياجات الناس الأساسية، وتحسين مستوياتهم المعيشية، وزيادة حماية النظم البيئية وتحسين إدارتها، وتوفير مستقبل أكثر أمناً ورفاهية للجميع.

٥٥ - وتعالج حكومات البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال مسألة الحاجة إلى المعايير بوضع وتنفيذ ترتيبات تنظيمية بيئية. ويجري تقديم المساعدة في هذا الصدد عبر قنوات شتى، من بينها المساعدة الثنائية، مما يسفر عن زيادة تساوق المعايير على الصعيد العالمي. وعلى سبيل المثال، فإنه لأول مرة وبفضل التأثير المباشر لاتفاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، ستعمل ثلاثة بلدان معا على تحسين البيئة في أمريكا الشمالية. وستوفر كندا الدراية التكنولوجية والتدريب والتمويل للمكسيك. ويتوقع ظهور عملية تعاون ثلاثي جاري.

٥٦ - وقد واكب وضع السياسة العامة عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف تكوين المجلس الدولي المعني بالمعادن والبيئة، الذي يشمل غالبية الشركات الكبرى الأعضاء في مجتمع التعدين الدولي. وهذه الجماعة تمثل قاعدة موارد للمؤسسات الحكومية والمؤسسات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بوضع وتنسيق المعايير البيئية العالمية النطاق لصناعة الموارد المعدنية. وسيستضيف المجلس المذكور، بالاشتراك مع البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حلقة عمل في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه عام ١٩٩٤. وستركز تلك الحلقة اهتمامها على المسائل البيئية التي تواجه التعدين في البلدان النامية.

٥٧ - وقد نظمت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة حلقات عمل تستهدف زيادة النظر في الجوانب البيئية التي تنطوي عليها الأنشطة التعدينية. وعلى سبيل المثال، كانت الحلقة التدريبية التي رعتها تلك الإدارة بالاشتراك مع شركة كارل دويزبرغ الألمانية، وعقدت في ويندهوك في نيسان/أبريل عام ١٩٩٣، بمثابة مساهمة في التنفيذ العملي للمبادئ التوجيهية المعتمدة في برلين في مؤتمر المائدة المستديرة الدولي المعني بالتعدين والبيئة، المعقود في حزيران/يونيه عام ١٩٩١. وثمة مثال آخر على بناء القدرات، هو الحلقة التدريبية التي نظمت بالتعاون مع حكومة زامبيا وشركة مناجم النحاس الموحدة المحدودة الزامبية فيما يتعلق بإدارة البيئة في مواقع التعدين، وهي الحلقة المعقودة في كيتوي، بزامبيا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وشملت المواضيع المطروقة تكنولوجيات مكافحة التلوث، ورصد تصريف الفضلات ورصد نوعية الهواء، واستصلاح المواقع، والتشريعات البيئية، والتخطيط لإدارة البيئة، ومراجعة الحساب البيئي.

٥٨ - وكانت هذه التطورات بمثابة أساس للتغيرات التي شهدتها الآونة الأخيرة. فسرعان ما أصبح التشريع البيئي أكثر تساوفاً، وأكثر تركيزاً على الهدف، وأكثر تحديداً للناحية المكانية. كما أن البلدان النامية تتبنى المعايير الدولية باطراد. وهذا يتصل بالحقيقة المتمثلة في كون مشاريع التعدين ومشاريع إنتاج المعادن مملوكة لشركات التعدين المتعددة الجنسيات وتدار بواسطتها، وباستعمال الشركات لأنظف تكنولوجيا إنتاجية متاحة -- استجابة لمبادئ الإدارة السليمة للشركات، ووفاء بضمانات الاستثمار المتعلقة بتمويل المشاريع، واستجابة للضغوط الشاملة التي تمارسها الجماعات البيئية الشديدة التنظيم.

٥٩ - وبينما يمثل الأعمال والتنفيذ قضيتين بارزتين، فإنه من المهم التركيز، على سبيل الأولوية، على وضع سياسة عامة ومبادئ توجيهية مقننة محددة لضمان اجتذاب الشركات. ومن الأمور الشديدة الحيوية فيما يختص بقرارات الاستثمار ومعدل العائد تقلص عامل من قبيل التعرض البيئي أو إزالة مثل هذا العامل.

خامسا - توصيات

٦٠ - نظرا لطبيعة التعدين التي تستوجب كثافة رأس المال وشدة المخاطر، تعتمد البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال اعتمادا شديدا على اجتذاب الاستثمارات والدراية الفنية الأجنبية والحفاظ عليها للمعاونة على تنمية الإمكانات التي تنطوي عليها مواردها المعدنية. والمستثمرون مسؤولون إلى حد كبير أمام حملة الأسهم، الذين يبغون الحصول على عائد طيب مقابل المخاطر المحتملة. كما أنهم يهتمون اهتماما بالغا بفهم تعرضهم للمخاطر وبتقليل هذا التعرض إلى الحد الأدنى. وقد ترغب اللجنة في النظر في مدى ملاءمة التوصيات التالية، المطروحة لأجل مساعدة البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال على اكتساب وضع يسمح لها بالمنافسة لكي تشجع الاستثمار الأجنبي الطويل الأجل.

٦١ - والمؤسسات التعدينية والاستثمارية تجتذبها الولايات التي فيها تكون القواعد بسيطة مكتملة مستقرة ويتوفر جهاز بيروقراطي كفؤ، ويؤمن حق الانتفاع بالمعادن، ويكون النظام الضريبي والقانوني الكلي قادرا على المنافسة على الصعيد العالمي، وتكفل إمكانية تسيير الإدارة والعمليات بطريقة تجارية.

٦٢ - وينبغي للنظام الضريبي الساري أن يكون قادرا على المنافسة مع النظم الموجودة في الولايات الأخرى، ويسمح بمعدل عائد استثمار مقبول، ويركز على الضرائب المتصلة بالأرباح أكثر من تركيزه على الرسوم والعوائد، ويكون ساريا على المؤسسات الأجنبية والمحلية والحكومية.

٦٣ - وينبغي للبيئة التنظيمية أن تكفل للمستثمرين التيقن من امتلاك حقوق طويلة الأجل في المعادن التي ستنمى، وأن توجد فيها آلية لتسوية المنازعات توفر للمستثمرين التحكيم الدولي العادل غير المتحيز في حالة المنازعات، مع التشديد على وجود عملية إذن وأحكام إذن مبسطة تكفل الاستقرار داخل الإطار التنظيمي. ويجب أن تطرق، في هذا الإطار، مسائل إتاحة الفرصة لامتلاك غالبية الرسمال السهمي والسيطرة على الإدارة، وهما معياران هامين لدى الشركات الدولية التي تفكر في الاستثمار الإنتاجي الواسع النطاق.

٦٤ - وعند الاختيار بين المشاريع الاستثمارية البديلة، يحتمل النظر في معايير نقدية معينة. وتشمل المعايير الرئيسية أنظمة الصرف الأجنبي الواقعية، والسماح بالحسابات الخارجية، والقدرة على إعادة الأرباح إلى الوطن، والقدرة على حشد التمويل الخارجي للمشاريع. وقد يتبين للبلدان ذات الممارسات التقييدية في هذه المجالات أنها تثبط عزائم راغبي الاستثمار في القطاع المعدني.

٦٥ - ومما يشجع اهتمام مستثمري القطاع الخاص الأجنبي أن تتوافر معلومات موثوقة جيدة التنظيم تتعلق بعلم الأرض. وتيسر المعلومات يؤدي إلى تقليل تكلفة الاستكشاف ومدته ومخاطره. كما أن جمع مثل هذه المعلومات وتنظيمها في موقع مركزي سوف يخدم الحكومة المضيفة أجل خدمة.

٦٦ - وقد أخذت الحماية البيئية والمبادئ التوجيهية البيئية تتحول، باطراد، إلى نقطة محورية هامة في أعين المستثمرين الأجانب. وسوف يعزز مجتمع التعدين الدولي التشديد المستمر على العمل من أجل وضع معايير واقعية شاملة.

٦٧ - ويدرس مستثمرو القطاع الخاص، على نحو جدي، السبل المؤدية إلى التخفيف من المخاطر أو تقليلها؛ كما أنهم يحللون بعناية الاتجاهات الطويلة الأجل التي يكشف عنها ازدياد أو تناقص مخاطر العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد أحرز العديد من البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة

بمرحلة انتقال مكاسب جمة فيما يتعلق بفتح الأسواق ووضع سياسات استثمار مشجعة للقطاع الخاص. والسؤال الذي يواجه المستثمرين الأجانب هو ما إذا كانت الفرصة الظاهرة في بلد ما خلال مرحلة الاستكشاف ستستمر طوال مرحلة التعدين. ويساور القلق الشركات بشأن المؤشرات الطويلة الأجل المتعلقة باستقرار السياسات الأحدث السوقية الوجهة. وهذه السياسات قد تشمل تحويل المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة إلى ملكية القطاع الخاص، وترسيخ حق الانتفاع بالمعادن انتفاعاً مأموناً طويل الأجل، والصلاات الدولية التي تتضمن آليات منصفة تعمل على تسوية المنازعات، ومدى استجابة الحكومات للضغط الاجتماعي من أجل توفير الخدمات الصحية والتعليم.

٦٨ - ووراء تغير السياسة العامة الرئيسي باتجاه تشجيع الاستثمار الأجنبي لإقامة قطاع معدني مستدام تكمن الحاجة إلى إشعار المستثمرين المحتملين بالتغييرات. وينظر إلى تعزيز الاستثمار بوصفه مكوناً شديداً الأهمية فيما يختص بتمهيد السبيل أمام الشركات وتشجيعها على النظر بجدية إلى فرص جديدة تتجاوز آفاقها التقليدية. وقد لقيت مناقشات ومؤتمرات المائدة المستديرة قبولاً حسناً. أما المؤتمرات التي جرت رعايتها في دوائر الاختصاص الوطنية، وشملت الزيارات الميدانية والمناقشات المتعلقة بتغييرات إطار العمل القانوني والضريبي والفرص المتاحة لمقابلة الشخصيات البارزة وتقييم الإمكانيات الجيولوجية، فهي مؤتمرات هامة جداً.

٦٩ - وتزداد الآن فرص العمل المشترك لإقامة علاقات عمل محققة للمنفعة المتبادلة. والآن تتسع الآفاق وتبدى الرغبة في الاستثمار وزيادة نقل التكنولوجيا والمهارات. وتوجد أمام البلدان القادرة على العمل بصورة فعالة لتقليل المخاطر التي يواجهها المستثمرون فرص تسمح لها بالاستفادة من الظروف العالمية المتغيرة.

سادسا - خاتمة

٧٠ - إن متطلبات التعدين والتجهيز والبنية الأساسية الحديثة هي متطلبات كثيفة الرسمال والتكنولوجيا. وسوف تعتمد البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال الراغبة في استحداث قطاع موارد معدنية مستدام اعتماداً متزايداً على الاستثمار الدولي لكي يساعد على إنجاز عملية الاستحداث. ولكي تجتذب حكومات هذه البلدان الرسمال والدراية الفنية الأجبيين وتحافظ عليهما، فإنها ستحتاج إلى إيلاء اهتمام شديد إلى سياساتها وإجراءاتها الاستثمارية. وستكون أية خطوة تبذل لتقليل المخاطر المتصورة وزيادة القدرة على المنافسة وزيادة التبسيط موضع حفاوة شديدة.

٧١ - وهناك مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف وخاصة يمكنها أن تساعد البلدان على تحديد السبل والوسائل المؤدية إلى اجتذاب الرسمال الأجنبي والدراية الفنية الأجنبية، وعلى تمويل تنمية مواردها

المعدنية. ولقد تحققت حالات تقدم هائل في وضع السياسات العامة وتطوير الإجراءات على مدى الشهور الثمانية عشر الماضية في كثير من البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. فقد اعتمدت مدونات جديدة للاستثمار والتعدين في العديد من البلدان، ويجري إعداد غيرها حاليا في بلدان أخرى. وقد كان النهج التشاوري الذي تسهم فيه شركات التعدين والمؤسسات المالية والهيئات المهنية الدولية والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية ومسؤولو البلدان المضيفة مفيدا، حيث وفر المعلومات وأرسى الأساس لإقامة علاقات عمل طيبة ووضع طرائق لفهم المخاطر القطرية وإدارتها.

٧٢ - ولاجذاب الاستثمار الأجنبي والدراية الفنية الأجنبية والحفاظ عليهما في الأجل الطويل، تعتبر النظم القانونية والضريبية المناسبة أمرا أساسيا. ومن الضروري أيضا لاجتذاب الاهتمام الأولي للاستثمار وتدفعه على البلدان إنشاء وصون نظم معلومات جيولوجية جيدة موجهة لخدمة شركات التعدين الدولية الضخمة، وكذا لخدمة شركات الاستكشاف الأصغر حجما. وتلزم لمعظم البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال مساعدة في الجانبين التقني والإداري اللذين تنطوي عليهما عملية إقامة نظم معلومات ناجحة متعلقة بعلم الأرض. وستعتمد إمكانية النجاح في إنشاء نظام كفؤ فعال على تصميم المشروع والعناية بتنفيذه. كما ينبغي عند طرق المسائل المتعلقة بالاستثمار وتنقيح مدونة التعدين تطبيق النهج التشاوري لأجل إنشاء نظم المعلومات الجيولوجية المناسبة لكل بلد. وقد يطلب إلى الأمم المتحدة ووكالاتها تقديم دراية فنية تكميلية بهدف زيادة الجاذبية الاستثمارية للبلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال.

الحواشي

(١) David Williamson, "Latin America's mining industry - global perspective", Investing in the American Conference, Miami, April 1992.

(٢) Games Otto, "Criteria for Assessing Mineral Investment Conditions" Dundee, Scotland, (University of Dundee, Centre for Petroleum and Mineral Law and Policy, 1992).

- - - - -